السلطة والمال في مواجهة الشعب والعمّال [2/2]

السياسة كحقل لتغيير ميزان القوى الاجتماعي

إياد الخليل
استاذ جامعي، وباحث في الاقتصاد السياسي

«إن الاخطاء الجسيمة التي تعاني منها بيئتنا الاقتصادية تكمن في الفشل في توفير العمل للجميع، وفي التعسّف وانعدام المساواة في توزيع الثروة والمداخيل في المجتمع».

جون ماينارد كينز – في اعقاب الانهيار الاقتصادي الكبير في العام 1929

يستكمل الكاتب في الجزء الثاني من مقاله استعراض العوامل والظروف والسياسات التي ساهمت في إضعاف العمّال وإقصائهم لمصلحة تحالف السلطة والمال، الذي يهدد اليوم بوقف سلسلة الرتب والرواتب وتدفيعهم مجدداً كلفة تسخير المال العام في خدمة لوبي الهيئات الاقتصادية والمصارف

أدّت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المُعتمدة منذ عام 1993 إلى ضرب القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والتكنولوجيا القادرة على خلق فرص عمل مُستدامة وكافية لاستيعاب القوى العاملة. فتراجعت حصتا التصنيع والزراعة المتدنية أصلاً، من 19% من الناتج المحلّي في عام 1994 إلى 8,5% في عام 2017 وفق البنك الدولي. فيما طغت المداخيل الريعية في الاقتصاد، والمتأتية من توظيف الأموال في الأوراق المالية وسندات الخزينة وشهادات الإيداع والمضاربات العقارية، على حساب المداخيل المتأتية من العمل الحقيقي.

ومن أبرز مؤشرات طغيان المداخيل الريعية، ازدياد وزن الفوائد نسبة إلى الناتج المحلّي من 11% في بداية التسعينيات إلى 22% حالياً (وفق حسابات عبد الحليم فضل الله)، إلى جانب التضخّم الكبير في أسعار العقارات. بينما انخفضت حصّة مداخيل العمّال من 40% في عام 1992 إلى 25% في عام 2012، قبل التصحيح الأخير للأجور. أضف إلى ذلك، استفحال البطالة عند الشباب ووصولها إلى نحو 35%، وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، وارتفاع حدّة اللامساواة حتّى أصبح لبنان من البلدان الخمسة الأسوأ في العالم لناحية توزيع الثروة. مع ما تعنيه هذه المؤشّرات الخطيرة، لجهة ضرب روحية العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الدولة الديموقراطية الحديثة، دولة الرعاية الاجتماعية.

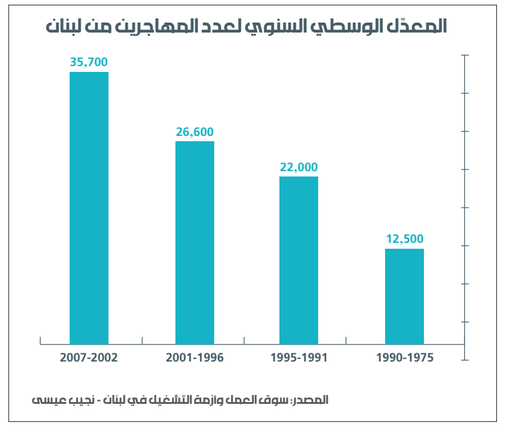

المصدر: سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان - نجيب عيسى

السياسات الاقتصادية النيوليبرالية

● تقليص دور الدولة وضرب قدراتها المالية: عمدت السلطة التي استلمت زمام الحكم منذ عام 1993 إلى تحجيم الدولة في الاقتصاد وإضعاف قدراتها المالية تمهيداً لخصخصة مرافقها العامّة، انسجاماً مع الأيديولوجية النيوليبرالية. فخفّضت الضرائب على الأرباح بشكل كبير، بحيث لم تعد تتجاوز نسبة 10%، بعد أن كانت تصل إلى 50% في الشطور المرتفعة. وذلك في وقت كانت الدولة بأمسّ الحاجة إلى الإيرادات في مرحلة إعادة الإعمار وتأهيل المرافق العامّة والبنية التحتية التي دمّرتها الحرب!

أدّى ذلك إلى شحّ كبير في الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلّي، إذ باتت لا تتعدّى نسبة 14% حالياً، وهي من بين المعدّلات الأدنى في العالم. وبالتالي أصبحت الدولة عاجزة عن توفير الخدمات العامّة الأساسية لمواطنيها (كهرباء ومياه وصرف صحي...) وبنية تحتية حديثة يحتاجها أيّ اقتصاد عصري. ويحلّ لبنان اليوم، في المرتبة 113 بين 137 بلداً لناحية نوعية البنية التحتية، أي في أدنى المراتب عالمياً بعد بنغلادش ومالي، أو بمعنى آخر في مصاف البلدان الفاشلة. مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع كلفة الإنتاج (الكهرباء والاتصالات والنقل)، وتراجع تنافسية الإنتاج اللبناني.

● السياسة النقدية: أيضاً، اعتمدت السلطة سياسة نقدية جعلت من تثبيت سعر صرف الليرة الهدف شبه الوحيد لها. وعلى أهمّية استقرار سعر صرف الليرة بعد الانهيارات الكبيرة في قيمتها خلال عقدي الثمانينيات وبداية التسعينيات، إلاّ أنّ هذه السياسة أتت مُكلفة جدّاً، في ظلّ اقتصاد صغير ومفتوح، لناحية حرّية حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة، وعبء العجزين التوأمين الكبيرين في الموازنة العامّة والميزان التجاري. وبطبيعة الحال، أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبي في معدّلات الفائدة المحلّية نسبة إلى أسعار الفائدة الخارجية لزيادة الطلب على الليرة، واستقطاب الودائع بالعملات الصعبة لتعزيز احتياطي المصرف المركزي. إذ بلغ المعدّل الوسطي للفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية ذات استحقاق السنتين، بين عامي 1993 و2003، نحو 17,5%. بينما بلغ متوسّط الفائدة المدينة، بين عامي 1993 و2017، نحو 13,5% وفق البنك الدولي بالمقارنة مع 9,7% في الأردن و9% في الكيان الإسرائيلي خلال الفترة نفسها.

انعكس ذلك سلباً على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والتكنولوجيا) نتيجة ارتفاع كلفة القروض، وتوجّه الودائع نحو التوظيف في سندات الخزينة وشهادات الإيداع ذات المردود المرتفع نسبياً، من دون بذل أي جهد يذكر. بحيث تشكّل توظيفات المصارف في سندات الخزينة وشهادات الإيداع لدى مصرف لبنان نحو 62% من مجمل توظيفاتها، فيما لا تتجاوز تسليفاتها إلى قطاعي الزراعة والصناعة والخدمات التعليمية الـ 4% من مجمل توظيفاتها وفق مصرف لبنان. أمّا باقي التسليفات فيتوزّع بين التجارة والخدمات والقطاع العقاري الذي استحوذ على حصّة كبيرة من التسليفات إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى التسليفات إلى الخارج.

● التحرير المُفرط للتجارة الخارجية: بعد الحرب اللبنانية، حرّر لبنان التجارة الخارجية بشكل كامل وخفّض الرسوم الجمركية بشكل جذري منذ عام 2000، وقد رتّب هذا التحرير المُفرط للتجارة الخارجية أثراً سلبياً كبيراً على قطاعي الصناعة والزراعة، إذ أغرقت الأسواق بالسلع الزراعية والصناعية الجاهزة للاستهلاك، في حين كانت المصلحة الوطنية تقتضي حماية الزراعة والصناعة – مع مراعاة مصلحة المستهلك اللبناني في الوقت نفسه – وخصوصاً بعد انتهاء الحرب التي دمّرت المصانع والمعامل والبنية التحتية، وذلك إسوة بمعظم البلدان في طور التنمية الاقتصادية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يُعرف بالنمور الآسيوية (كوريا وماليزيا وتايلاند...).

التأثيرات على القوى العاملة

انعكست هذه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية انخفاضاً كبيراً في حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلّي. ولا سيّما التصنيع (manufacturing) الذي انخفض من 12,7% نسبة إلى الناتج المحلّي في عام 1994 إلى 5% في عام 2017، وفق البنك الدولي، وتراجعت حصّة الزراعة نسبة إلى الناتج المحلّي من 6,5% إلى 3,5% خلال الفترة نفسها. ويفيد نجيب عيسى في كتاب «سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان» أن نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة انخفضت نحو 23% بين عامي 1992 و2009، إذ انخفض عدد العاملين في الصناعة من 182,6 ألف عامل إلى 154,5 ألف بين عامي 1997 و2007، كما انخفض عدد العاملين في الزراعة من 111,8 ألف عامل إلى 80,8 ألف خلال الفترة نفسها. والأخطر من ذلك هو انخفاض مجموع عدد العاملين في جميع القطاعات التي تشمل الزراعة والصناعة والبناء والتجارة والخدمات والنقل والمواصلات والإدارة العامّة والوساطة المالية والتأمين من 1246,2 ألف عامل إلى 1118,4 ألف عامل بين عامي 1997 و2007؛ وهو ما ينعكس بالتالي ارتفاعاً في مستويات البطالة. فضلاً عن أن 56% من مجموع القوى العاملة الفعلية تعمل في القطاع غير النظامي (وليس بالضرورة غير الشرعي) أي غير الخاضع للمراقبة من السلطات الرسمية كون المؤسّسات غير مُسجّلة في السجل التجاري، وثلث هذه القوى العاملة تعمل بأجر والثلثين لحسابها الخاصّ، وذلك وفقاً لدراسة صادرة عن البنك الدولي في عام 2010. وهو ما يعني أنها قوى عاملة غير محمية بالأطر القانونية والتنظيمية كنظام الضمان الاجتماعية، ولا تستفيد من التأمينات الاجتماعية والصحية.

البطالة والهجرة

إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة الفعلية لا تقلّ عن 20%، وذلك من دون احتساب البطالة المحبطة والبطالة المقنّعة، وتصل هذه النسبة إلى 35% لدى الشباب، ما أدّى إلى ارتفاع الهجرة ضمن هذه الفئة، وخصوصاً بين ذوي الكفاءات والتعليم العالي (هجرة الأدمغة). يقدّر عدد المهاجرين بين عامي 1992 و2007 بنحو 466 ألف مهاجر. واللافت أن المعدّل الوسطي السنوي لعدد المهاجرين ارتفع بعد انتهاء الحرب، فبعد أن كان يوازي 12,500 عامل سنوياً بين عامي 1975 و1990، ارتفع إلى 22 ألف عامل بين عامي 1991 و1995 وصولاً إلى 35,700 عامل بين عامي 2002 و2007، وفق الإحصاءات المحدودة المتوافرة. يمكن الزيادة السكانية أن تفسّر جزءاً من زيادة الهجرة، إلّا أن الأوضاع الاقتصادية قد تكون السبب الرئيسي الأكثر ترجيحاً لذلك.

الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد

في الحصيلة، أقصى تحالف السلطة والمال أكبر وأهمّ شريحة اجتماعية، أي العمّال، ويهدّد هذا التحالف يومياً بوقف سلسلة الرتب والرواتب عنهم. في حين أنه سخّر المال العامّ في مصلحة لوبي الهيئات الاقتصادية والمصارف، عبر الثروات التي راكموها من فوائد الدين العامّ، وتبلغ كلفتها التراكمية نحو 77 مليار دولار بين عامي 1993 و2017، وذلك على حساب تمويل البنية التحتية التي توفّر الخدمات العامّة الأساسية، بما أدّى إلى انهيار المرافق العامّة من كهرباء ومياه وصرف صحي... كما انهيار العقد الاجتماعي الذي يعطي الشرعية للسلطة الحاكمة، بحيث بات لبنان بحاجة ماسّة إلى عقد اجتماعي حقيقي يهدف إلى توفير فرص العمل التي تؤمّن العيش الكريم للمواطنين، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعية والتغطية الصحية للجميع.

ويبدأ ذلك، باعتماد نظام ضريبي تصاعدي يحقّق بعضاً من العدالة الاجتماعية ويؤمّن الموارد المالية الكافية لتحديث البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. فضلاً عن ضرورة خفض معدّلات الفائدة لتشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وخفض كلفة الدين العامّ. وكما يقول كينز، يتعيّن على الدولة التدخّل في سبيل خفض معدّلات الفائدة وتحقيق مستوى الاستثمار الأمثل وتوجيهه ضمن خطّة اجتماعية شاملة للاستثمار في سبيل توفير العمل للجميع. وهذا ما فعلته بلدان شرق آسيا (كوريا، تايلاند، ماليزيا)، خلال قفزتها النوعية من اقتصادات فقيرة ومتخلّفة إلى اقتصادات حديثة ومتقدّمة تنافس كبرى اقتصادات العالم. وأيضاً، لا بدّ من إعادة توزيع عادل للدخل والثروة من خلال هذه الإجراءات وغيرها. وسيكون ذلك ضرورياً، ليس فقط لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، بل من الناحية الاقتصادية أيضاً، وذلك لتعزيز مداخيل العمّال والطبقة الوسطى والفقراء الذين ينفقون غالبية دخلهم، وهو ما يؤدّي إلى رفع الطلب وانتعاش الحركة الاقتصادية، بدلاً من تكديس هذه الثروة في الحسابات المصرفية بحيث لا تقدّم بل ربّما تؤخّر!

في النهاية، لا تكمن المشكلة الأساسية في الحلول الاقتصادية والتقنية، بل في السياسة التي يستطيع من خلالها العمّال والمؤمنون بالتغيير الحقيقي العمل لتغيير ميزان القوى لمصلحتهم كي يتمكّنوا من تحقيق هذه السياسات. وكما يقول روسو في كتاب «العقد الاجتماعي» أنه «يمكن للناس أن يتّحدوا ويديروا الطاقات التي يمتلكونها للحفاظ على كيانهم، وأن يولّدوا بتكتلاتهم قوى يمكنها التغلّب على العقبات والمقاومة، عن طريق تحريك هذه القوى ودفعها إلى العمل والتنسيق سوية».

رسم بياني

لبنان في المرتبة السابعة في حركة الهجرة العالمية!

يعيش 258 مليون شخص، أو 3,4% من سكّان العالم، خارج بلدانهم الأساسية وفق تقرير الهجرة العالمية لعام 2018، بحيث ارتفع عدد المهاجرين في العالم ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام 1970، وتسجّل بلدان المنطقة العربية التغيّرات الأكثر دراماتيكية على مستوى العالم.

تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن الكويت تحلّ في المرتبة الأولى لناحية التغيّرات الأكبر بنسبة المهاجرين منها وإليها، بحيث ارتفعت هذه المعدّلات بنسبة 20,5% بين عامي 2000 و2017، إذ انتقلت حصّتها في حركة الهجرة العالمية من 55% إلى 76% خلال هذه الفترة. تليها عمان بنسبة 17,2%، ومن ثمّ لوكسمبورغ بنسبة 13,2%. أمّا المرتبة الرابعة فكانت من نصيب السعودية التي ارتفعت معدّلات الهجرة فيها بنسبة 11,6%، تليها سنغافورة بنسبة 11,4%، ومن ثمّ الإمارات بنسبة 10,9%. أمّا المرتبة السابعة فكانت من نصيب لبنان، بحيث ارتفعت معدّلات الهجرة فيه بين عامي 2000 و2017 بنسبة 10,5%، منتقلاً من نسبة 21% من حصّة من حركة الهجرة العالمية في عام 2000 إلى 32% في عام 2017.

تحلّل مجلّة التنمية والتمويل الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عدد كانون الأوّل/ ديسمبر 2018، هذه الأرقام، وتشير إلى أن الهجرة الدولية تتخذ أشكالاً مختلفة، فالمهاجرون الاقتصاديون يغادرون طوعاً بحثاً عن عمل، في حين يُجبر اللاجئون على الفرار بسبب النزاع والعنف. ولكن يبقى العمل هو الدافع الرئيسي للهجرة. بحيث يشكل العمّال المهاجرون ثلثي المهاجرين الدوليين، وينتقل معظمهم إلى البلدان المرتفعة الدخل، متوقّعين أن تحقّق لهم الهجرة مكاسب في الدخل والتعليم والصحّة، وأن تسهم التحويلات المالية التي يرسلونها إلى بلدانهم الأم، وبلغت 613 مليار دولار في عام 2017، في توفير مصدر ثابت لدخل أسرهم. في مقابل 26% هاجروا من بلادهم أو نزحوا ضمنها بسبب النزاعات.

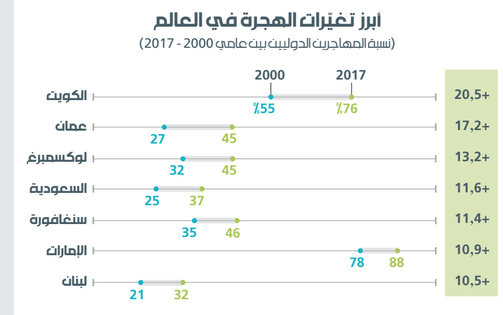

المصدر: الأمم المتحدة

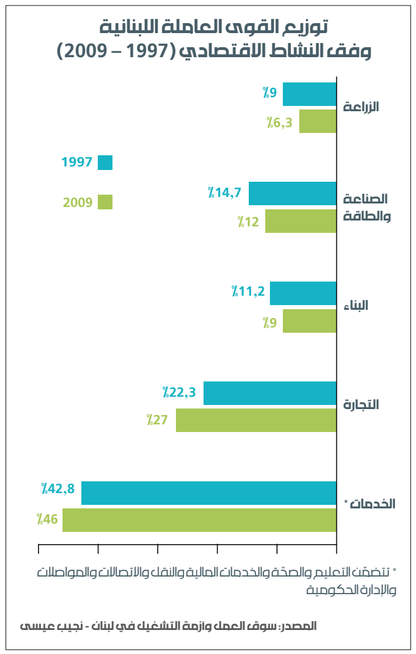

المصدر: سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان - نجيب عيسى

مناقشة

المتاجرة بالنموذج البترولي النرويجي
تناقضات مستشار من الدرجة الأولى

نقولا سركيس
باحث ومستشار في قضايا البترول

لا تمرّ مناسبة لمناقشة مسيرة البترول والغاز في لبنان من دون أن ينبري أحد المسؤولين عن هذا القطاع إلى تكرار المغالطات، التي ترمي إلى تبرير وتغطية الانحرافات التي حصلت حتى الآن. آخر مناسبة كانت في ندوة عُقدت في المجلس النيابي في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، تحت عنوان «نحو رؤية وطنية لقطاع النفط والغاز في لبنان: الأهداف والوسائل»، شارك فيها النائب ياسين جابر ورئيس هيئة إدارة قطاع البترول، والمحاضرون فاروق القاسم وغازي وزني وربيع ياغي وخضر علوش وكاتب هذه الأسطر.

كان من الطبيعي أن يدور النقاش حول أهم مواضيع الساعة، وفي طليعتها شروط دورة التراخيص الجديدة المُرتقبة لمنح حقوق التنقيب والإنتاج، ومشاركة الدولة، ومشاريع القوانين الأربعة قيد الدرس في المجلس النيابي، وعلى رأسها إنشاء شركة نفط وطنية. ولم يكن مستغرَباً أن يحتدم النقاش بشكل خاصّ حول مشاركة الدولة الفعلية في الأنشطة البترولية، نظراً إلى الموقع المحوري الذي تحتلّه هذه المشاركة بين مستلزمات وجود شركة وطنية، وفي العلاقات مع الشركات الأجنبية ومراقبة عمليّاتها وحساباتها، ضمن إطار نظام تقاسم الإنتاج الذي نصّ عليه القانون البترولي 2010/132. يضاف إلى ذلك التناقض القائم حول هذه النقطة الجوهرية بين القانون البترولي والمرسوم 2017/43، الذي شوّه وزوّر القانون. إذ نصّ في المادة 5 على أن الدولة «لن تشارك في جولة التراخيص الأولى»، ما أفضى إلى تلزيم الرقعتين 4 و9 في مطلع هذا العام من دون هذه المشاركة ولو كاحتمال.

منذ أكثر من عشر سنوات، يتولّى المهندس النرويجي من أصل عراقي فاروق القاسم دوراً أساسياً كمستشار في رسم وتنفيذ سياسة البترول والغاز في لبنان. كان لا بدّ من سماع رأيه والتحاور المباشر معه، في الندوة المذكورة، حول الانحرافات والتناقضات المُشار إليها. لا سيّما أن القاسم يعمل (عادة) بعيداً من الأضواء، ومن النادر جدّاً أن يشارك في الندوات أو يظهر في وسائل الإعلام. اللافت أنه فعل ذلك للمرّة الأولى عندما نشر في 13 كانون الثاني/ ديسمبر 2018 مقالاً في «الأخبار» تحت عنوان «تعليقات لتسيير الحوار في قطاع البترول: فلنتأكّد من وجود النفط أوّلاً». وجاء مضمونه بمثابة ردّ على رسالة مفتوحة وجّهها كاتب هذه الأسطر لفخامة رئيس الجمهورية ونشرت في الصحيفة نفسها قبل ذلك بأسبوع واحد، وقد كان هدف الرسالة لفت نظر رئيس الجمهورية إلى مخاطر التدابير المُتّخذة لاستثمار الثروة الموعودة في المياه اللبنانية، بما في ذلك تزوير القانون البترولي، ومنح التأهيل المسبق لشركات مارقة وأخرى وهميّة، لا يتجاوز رأسمال إحداها 1,290 دولاراً... إلخ. وكان مقال القاسم بمثابة تبرير، من دون أيّ تحفظ، لكلّ التدابير التي تمّ اتّخاذها، وبمثابة «ثناء» على المسؤولين عن هذا القطاع وتشجيع لهم للمُضي قدماً على الطريق نفسه.

سبق أن ناقشتُ آراء القاسم في مقالٍ نُشر في «الأخبار» تحت عنوان «البترول والغاز في فخّ تزوير القانون» في 24 شباط/ فبراير 2018. لذلك، سأركّز هنا على موضوع مشاركة الدولة في أنشطة البترول، كونه الموضوع الذي كان له النصيب الأكبر في أعمال ندوة البرلمان الأخيرة. إذ كان لافتاً جداً التغيّر المفاجئ في رأي القاسم حول جدوى وضرورة مشاركة الدولة المباشرة في استثمار البترول والغاز عبر شركة وطنية. وكانت المفاجأة عندما قال القاسم صراحةً إنه إذا صمّم لبنان فعلاً على المشاركة، فإنه يتمنّى شخصياً «أن لا تتجاوز هذه المشاركة نسبة 5%»!

هناك أسباب عدّة لوصف هذا التصريح بالمفاجئ، فموقفه الجديد يناقض كلّياً ما كان قد كتبه في مقاله السابق المنشور في «الأخبار»، وفسّر فيه معارضته لمبدأ المشاركة وإنشاء شركة نفط وطنية، ودعا إلى أن يتولّى متعهّد أجنبي التنقيب عن البترول والغاز، وأن تنتظر الدولة حتّى حصول اكتشافات واعدة تكفي لتأمين الإنتاج لمدة عشرين سنة على الأقل، قبل إقرار مشاركتها، بالإضافة إلى شروط تعجيزية واعتباطية أخرى، من نظمه وتلحينه، لا تستند إلى أيّ منطق اقتصادي، ولا وجود لمثيلها في سائر بلدان العالم.

السبب الثاني والأهمّ، هو التناقض التامّ بين ما ينصحُ به لبنان وبين ما تمّ تحقيقه في النرويج، حيث بنى القاسم خبرته وتجربته. ففي حالة لبنان، فهو يتمنّى الآن أن تكون مشاركة الدولة بنسبة 5% فقط لا غير، بعدما كان قد حذّر بشدّة، في مقاله قبل عشرة أشهر، من مساوئ مثل هذه المشاركة. أمّا في حالة النرويج، ففي كتابه «النموذج البترولي النرويجي» (الذي صدرت ترجمته إلى العربية في الكويت عام 2010 ضمن سلسلة «عالم المعرفة»)، فسّر القاسم بإسهاب الجهود الضخمة التي بذلها هذا البلد لحثّ الشركات الأجنبية على القبول بمشاركة الدولة في الأنشطة البترولية، كما فسّر لماذا وكيف كانت هذه المشاركة عاملاً أساسياً في تدريب الكوادر الوطنية وتطوير الشركة الوطنية «ستاتويل»، التي انطلقت من العدم كي تصبح واحدة من أكبر الشركات العالمية.

هناك تناقض آخر في أقوال القاسم يتعلّق بتحمّل عبء ومخاطر نفقات التنقيب. فقد ادّعى في مقاله السابق في «الأخبار» أنه «يقتضي على الدولة، في حال مشاركتها في الأنشطة البترولية (State Participation) أن تسدّد حصّتها من الاستثمار وتتحمّل مخاطر فقدان هذه المبالغ في حال الفشل» (هكذا حرفياً)! وهذه مغالطة، من المستغرب أن تصدر عن المستشار المذكور، ولكنها شكّلت اللازمة التي يردّدها بعض المسؤولين اللبنانيين. ولا شكّ أن القاسم يعلم أنّ واحدة من الركائز الأساسية لنظام تقاسم الإنتاج هي أن المتعهّد الأجنبي يتحمّل وحده نفقات ومخاطر التنقيب، وأن الطرف الوطني يحتفظ بحقّ الدخول كشريك بنسبة معيّنة عند حصول اكتشاف تجاري. في هذه الحالة فقط يسدّد الطرف الوطني حصّته من النفقات للطرف الأجنبي وفق آلية ما يسمّى الحصّة المحمولة (Carried interest). هذا ما تفعله عشرات الدول التي تمارس نظام تقاسم الإنتاج منذ أكثر من نصف قرن. وهذا تماماً ما فعلته النرويج، وهو تماماً ما يفسّره القاسم نفسه في كتابه المذكور، إذ يرد (في الصفحة 44) أن «مشاركة النرويج بدأت بنسبة 17,5%»، قبل أن ترتفع لاحقاً (كما يشير إلى ذلك في الصفحة 51). ويكتب حرفياً: «بدأت الشركة الوطنية ستاتويل تشارك في كلّ القطع بنسب لم تقل عن 50% من الحصص. بالإضافة إلى ذلك كان بإمكان الشركة أن ترفع حصّتها، في حالة إعلان اكتشاف تجاري، إلى ما بين 70% و80% وفقاً لحجم الاكتشاف. هكذا، ووفق كلّ الاتفاقيات كانت ستاتويل محمولة (Carried) من الشركات الأخرى طوال فترة التنقيب. ويعني هذا أن الشركات الأخرى كانت تدفع حصّة ستاتويل من نفقات التنقيب على أمل استرجاع هذه المبالغ في حالة تحقيق الإنتاج».

حاول القاسم في مقاله السابق في «الأخبار» أن يطمس كلّياً تجربة النرويج في تطبيق نظام المشاركة، عندما كانت تفتقر إلى الرساميل والتكنولوجيا وتحتاج لمشاركة شركات أجنبية كبرى، تماماً كما هي الحال في لبنان اليوم، وفي سائر البلدان الأخرى التي تبنّت نظام تقاسم الإنتاج. عملية الطمس هذه أخذت شكل التأكيد على «أن التجربة النرويجية كانت ولا تزال مبنيّة على نظام الامتياز، بعد تحويرات وتطويرات مهمّة»، من دون أدنى إشارة إلى تجربة المشاركة التي يثني عليها مطوّلاً وتكراراً في كتابه، ويُظهر مساهمتها الحاسمة في تطوير الكوادر والطاقات الوطنية. فهل نسي القاسم ما كتبه في كتابه؟ ولماذا هذا «السهو»، إذا أحسنّا الظنّ، في مشورته التي يقدّمها إلى اللبنانيين عن موضوع المشاركة؟ وهذا بيت القصيد في تناقضات المستشار المذكور الذي يكرّر بعض المسؤولين أقواله.

ينطوي الموقف الجديد للقاسم (في الندوة البرلمانية) على «مكرمة» للدولة بتحديد حصّتها بنحو 5% كحدّ أقصى في حال تبنّي نظام المشاركة، ما يطرح السؤال: لماذا هذه الحصّة التعيسة ليلد هو صاحب ومالك الثروة، والتي تكاد تشبه الصدقة بالمقارنة مع ما جرى ويجري في سائر بلدان العالم؟ وهي تعيسة قياساً لحصة «10% على الأقلّ»، التي يمنحها المرسوم 2017/43 لكلّ شركة غير مشغّلة تشارك في الحصول على حقوق التنقيب والإنتاج، بما في ذلك الشركات المارقة والشركات الوهميّة التي تمّت الموافقة رسمياً على تأهيلها المُسبق. لا بل إن حصّة الـ 5% التي «يتمنّاها» هذا المستشار (ولسان حاله يقول: أمرنا لله!) هي أتعس بالمقارنة مع حصّة «50% على الأقلّ»، التي كانت تتمتّع بها «ستاتويل»، الشركة الوطنية في النرويج، قبل أكثر من ثلاثة عقود، عندما كانت بحاجة لمشاركة شركات أجنبية لتطوير طاقاتها، وقبل أن تستغني كلّياً عن مشاركة هذه الشركات.

أخيراً وليس آخراً، تبرز علامات استفهام كبيرة حول دوافع المستشار فاروق القاسم وأسباب مغالطاته وتناقضاته. فما هي العلاقة بين الدور الذي يلعبه في لبنان (كمستشار من الدرجة الأولى لأصحاب الربط والحلّ في مسيرة البترول والغاز)، وبين التعاون الوثيق القائم منذ سنوات بين لبنان والنرويج في هذا المجال، وترديد المسؤولين عندنا أنهم يستوحون ما يقومون به من «النموذج البترولي النرويجي». التساؤل عن هذه العلاقة يفرض نفسه بشكل بديهي لأنه من المعروف أن القاسم احتلّ مناصب عالية في تطوير قطاع البترول والغاز النرويجي قبل أن يتقاعد ويتّجه إلى العمل الاستشاري الخاصّ. فهل هو يمارس في لبنان دور هذا المستشار الخاصّ، بغض النظر عن مسؤوليّاته السابقة في النرويج وبغض النظر أيضاً عن «الوصايا العشر» التي قامت عليها سياسة النرويج البترولية منذ 1971؟

تحتاج هذه الأسئلة إلى أجوبة تفسّر التناقضات المُشار إليها، وتبدّد الضباب الذي يلفّ شتّى أوجه مسيرة البترول والغاز عندنا. أجوبة لا بدّ منها لوضع حدٍّ لعملية التضليل المذهلة، التي لا مثيل لها في أي بلد من بلدان العالم الأكثر فساداً، ولا يمكنها أن تؤدّي إلّا إلى النهب وتبديد ثروة موعودة يبني عليها اللبنانيون الكثير من الآمال.